رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 15/ 3/ 2022
تاريخ قبول البحث 26 /6 / 2022

السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2003 - دراسة في ضوء المحددات الداخلية والمتغير الدولي (الأمريكي)

Turkish foreign policy toward Iraq after 2003 - a study in the light of the internal determinants and the international (American) variable

أ.م .اسراء احمد جياد

Esraa Ahmed Jiyad

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

issraa@ gmeail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

مما لاشك فيه من ان الآراء والتحليلات من قبل المختصين في مجال العلوم السياسية والقانون قد اختلفت في تحديد وتعريف السياسة الخارجية ، فيرى بعضهم بأنها تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة، والموجهة خارج حدودها ، أو أنها ذلك النشاط الخارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، أي ذلك النشاط الموجه نحو الخارج بغية تحقيق الأهداف المرسومة للدولة. وفقا لذلك المتتبع للسياسة الخارجية التركية يجدها قد تميزت ولحد عقد السبعينات من القرن العشرين الماضي ، بأنها عبارة عن خليط ما بين عدم الاكتراث بما يحصل في الساحة العربية تحت ذريعة عدم التدخل في شؤون الدول العربية ، الا انها تغيرت و اتخذت مواقف عدائية ضد بعض الدول العربية و تجسد ذلك تجاه العراق خلال حرب عام 1990، فضلا عن ذلك سياستها المائية تجاه العراق وسوريا.

الكلمات المفتاحية: "السياسة الخارجية"، "الدورالتركي"،" العراق"، "المتغيرات"

Abstract

Undoubtedly ,opinions and analysis by specialists in the field 0f political science and law have differed in defining and defining foreign police, some of them see it as those targeted and influential auctions of the state, directed outside its porters or that it is the eternal activity of the state with international actors in the international system ,i.e. that activity directed abroad in order to achieve the objectives set for the state according to that ,the observer of Turkish foreign policy finds that it was distinguished until the seventies of the last century as a mixture of indifference policy it was distinguished until the seventies of the last sentry as a mixture of indifference to that is happening in the Arab arena under the pretext of non –interference in the affairs of Arab countries- but it changed and took hostel positions against some Arab countries and this was embodied in Iraq during the 1990 war ,as well about that water policy towards Iraq and Syria.

key words: "Foreign Policy", "Turkish Role", "Iraq", "Variables"

المقدمة

لقد اختلفت الآراء والتحليلات من قبل المختصين في مجال العلوم السياسية والقانون في مجال تحديد وتعريف السياسة الخارجية، فيرى بعضهم بأنها تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة، والموجهة خارج حدودها ، أو أنها ذلك النشاط الخارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، أي ذلك النشاط الموجه نحو الخارج بغية تحقيق الأهداف المرسومة للدولة . وفقا لذلك فان المتتبع للسياسة الخارجية التركية موضوع البحث يجدها قد تميزت ولحد عقد السبعينات من القرن العشرين ، بأنها عبارة عن خليط ما بين عدم الاكتراث بما يحصل في الساحة العربية ، تحت ذريعة عدم التدخل في شؤون الدول العربية

، الا انها تغيرت و اتخذت مواقف عدائية ضد بعض الدول العربية و تجسد ذلك تجاه العراق خلال حرب عام 1990، فضلا عن ذلك موقفها اي سياستها المائية المضطربة تجاه العراق وسوريا ، اذ قامت أي تركيا وبشكل منفرد بإنشاء مشاريع عملاقة على نهري دجلة والفرات كمشروع (ألكاب) Gap والذي له مضامين سياسية ، والمشروع يتكون من (22) سدا منها (12) سد على نهر الفرات و(5) على نهر دجلة ، مما اثر بشكل كبير على حصة ومناسيب المياه لكلا من العراق وسوريا وهدد أمنهما الغذائي .

كما لجأت تركيا الى استخدام اسلوب التهديد العسكري المباشر باجتياح منطقة كردستان العراق بعد اتهام الحكومة العراقية بأيواء مقاتلي (حزب العمال الكردستاني) وقائده (عبدالله اوجلان) ،وجاء ذلك انطلاقا من ادراك صانع القرار السياسي الخارجي التركي لأهمية مكانته في المنطقة وضرورة ان يؤدي الدور الاقليمي والدولي والذي يحقق أهدافه ومصالحه الآنية والمستقبلية ، فقدمت تركيا نفسها للولايات المتحدة والغرب باعتبارها الشريك الامثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة حساسة ذات اهمية بالغة للمصالح الدولية وبالمقابل رحبت الولايات المتحدة واوربا بهذا الدور ،مما جعل تركيا حجر الزاوية في أي سياسة امريكية لاسيما تجاه العراق بعد 2003 .

ان التغيير نحو مزيد من الانخراط التركي نحو متابعة القضايا الاقليمية لاسيما في العراق وسوريا يرجع بالأساس الى بلورة مشروع رؤية (2023)، ولاسيما المتعلق بواقع السياسة الخارجية ،اذ يسعى لدخول تركيا الى الاتحاد الاوربي بحلول عام 2023 وكذلك تؤدي دورا أساسيا في حل النزاعات والخلافات الإقليمية، والعالمية والدخول ضمن اقوى 10 اقتصادات في العالم بحلول العام نفسه ، فضلا عن السعي لتحقيق التكامل الاقليمي عن طريق التعاون الأمني والاقتصادي.

و من ابرز التصريحات التركية التي أكدت الاتجاه نحو التوسع للخارج ما اعلنه (احمد داوود اوغلو) في وقت سابق من ان محاربة (داعش الإرهابية) كأولوية تتطلب استراتيجية متكاملة تنهي فراغ السلطة في سوريا، وهنا تركيا لا تستطيع القيام بذلك بمفردها ،كما ان اقرار التعديلات الدستورية التركية في نيسان 2017 اسس نحو مزيد من الانخراط التركي في الملف العراقي على المستويين السياسي والعسكري، ولاسيما فيما تعلق بتهديدات (حزب العمال الكردستاني) انطلاقا من شمال العراق ، وكذلك التصدي لدعوات اجراء استفتاء على استقلال اقليم كردستان العراق . اما دوليا فتركيا حاولت تقوية علاقاتها بحكومتي اوباما وكذلك دونالد ترامب سابقا. الا انه في الوقت نفسه حدثت حالة من التوتر الثنائي (الامريكي – التركي) وما صاحبه من تناقض استراتيجي ناتج عن عدم فهم امريكي لتعقيدات الاقليم وفواعله، مما اوجد حالة من الارباك بالسياسات التركية تجاه الجانب الأمريكي ، ففي الوقت الذي تتلاقى فيه المصالح المشتركة ، بإنهاء ملفي (الارهاب وتنظيم داعش الارهابي) نجد عدم التوافق بتقديم الدعم الامريكي لوحدات الشعب الكردية ، وعدم تثمين للمصالح التركية بالإقليم .

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها: يعد صانع القرار السياسي الخارجي التركي– العراق جزءا مهما ومكملا لتركيا، فهنالك ضرورة لاحتوائه والاستفادة اقتصاديا وامنيا باستخدام مختلف الوسائل التي يراها صانع القرار مهمة لأجل تحقيق المصالح التركية والدولية .

كما اعتمدت اشكالية البحث على مجموعة من التساؤلات :

1. ما هو موقع العراق في إدراك السياسة الخارجية التركية .بمعنى ماهي نظرة الأتراك الى العراق؟

2. كيف صاغ صانع القرار السياسي الخارجي التركي سياسته تجاه العراق، وهل اعتمد على نظرية معينة لصياغة اهدافه ؟

3. ما هي اهم الوسائل والاليات التي اعتمدها صانع القرار السياسي الخارجي التركي لتحقيق اهدافه ؟

4. هل كانت هنالك محددات داخلية حدت من تحرك صانع القرار السياسي الخارجي التركي تجاه العراق؟

5. وهل استفاد صانع القرار السياسي الخارجي التركي من المتغير الدولي، ومن القوى الدولية ، والتي كانت أهدافها تتشابه مع التوجهات التركية، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ؟

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة .

المبحث الأول : مدخل تمهيدي في مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

من المعلوم بان السياسة الخارجية لأية دولة من الدول هي حصيلة تفاعل المتغيرات الداخلية والدولية، وهي تبدأ اولا من الداخل، ومن ثم لا يمكن رصد التغيير في المؤسسات الصانعة للقرار الخارجي، من دون فهم التغيير الحاصل في بيئة النظام السياسي وفلسفته[1] . وهنا فقد اتسمت السياسة الخارجية التركية قبل عهد حزب (العدالة والتنمية) بالانعزال والقطيعة مع الموروث الإسلامي، والعلماني والانكفاء الى المربع الجغرافي للأناضول، وافقها حيال قضايا الشرق الأوسط ، والتوجه والارتماء في قلب المجتمع الأوربي ومنظماته الدولية[2].لقد سعت تركيا منذ المساعي الاولى للرئيس السابق (أوزال) وصولا الى الاستفتاءات الدستورية الأخيرة للرئيس (أردوغان) لان تخصص لنفسها خريطة اقليمية جديدة تحظى من خلالها بدور اكثر نشاطا واكثر فاعلية ليس فقط في توفير النظام والاستقرار والامن الداخلي بل والحفاظ على امن واستقرار المناطق المجاورة لها وفقا لرؤية تركيا . 2023 من منظور النظرية العثمانية الجديدة والتي ترتكز في مضمونها على رؤيتين : **الاولى :كلاسيكية** تعلى من النظرية البنائية من تحليل العلاقات الدولية حيث تفسر العثمانية كهوية وتجلت باستمرار استراتيجية العودة للشرق بين صفوف الحركة الاسلامية او ما بعد الاسلامية في تركيا وتضمنت تعزيز العلاقات مع الجوار الإسلامي دون إدراك التناقضات، والصراعات الجغرافية والتاريخية الموجودة في صفوف المنتمين لهذا الجوار وهي رؤية

ورثها حزب العدالة والتنمية على مدى العقد الماضي بينما كان حديث العهد بالسلطة وتعقيدات المشهد الاقليمي والدولي . بينما **الثانية :رؤية واقعية** تعلى من النظرية الواقعية في تحليل العلاقات الدولية اذ تفسر العثمانية كاستراتيجية وتنظر لتركيا بعدها وريثة لخريطة الخلافة العثمانية الجيو_سياسية والتاريخية وما يواجهها من تحديات مختلفة[3] . لهذا عدت الوحدة المطلقة للأراضي الاقليمية والحدود الحالية واحدة من اكثر القيم قداسة عند بناة الدولة التركية ويعكس الدستور الحالي طبقا لاحد علماء السياسة (قلقا مفرطا حيال وحدة الدولة والامة فضلا عن اراضيها) وبالمحصلة فان التفكير في الامن القومي في تركيا يتعشق مع خشية قوية من الخسارة والتفكك الاقليميين . فموقف تركيا ازاء حدودها في كردستان يعد موقفا خاصا فهو ينطوي على رؤية عاطفية وأيدلوجية، بان حدودها (عدا مع العراق)لا يمكن تغييرها من دون تهديد لأسس الجمهورية[4]. وهنا فان التساؤل الذي يطرح نفسه الى اين تتجه تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 والذي ادى الى تغيير جذري في السياسة الخارجية التركية ؟.. ولأجل توضيح العناصر التي تتضمنها السياسة الخارجية التركية من وجهة نظر الاهداف المعلنة من قبل حزب العدالة والتنمية ، ولمتابعة هذه الأهداف على ضوء ما تم تحقيقه يحتاج الامر الى الرجوع الى خلفيات الوقائع والأحداث ، لاسيما وان المسار الذي رسمه حزب العدالة والتنمية ، لم يأتي نتيجة مقاربات براغماتية ، بل نتيجة التطبيق المتعمد لمخطط السياسة الخارجية تم التفكير فيه بعمق ، من خلال تحديد مبادئه ، وسبل تطبيقه على مستوى اقليمي ودولي .

فلقد شهدت تركيا في العام 2002 منعطفا تاريخيا مع وصول حزب (العدالة والتنمية9 الى السلطة منفردا وانتهاجه رؤية جديدة في مقاربة القضايا الداخلية، وفي موقع تركيا ومكانتها على الصعيدين الاقليمي والدولي فتيسر لتركيا ان تنسج من العلاقات المتوازنة نسبيا مع الجميع ما اثار تساؤلات حول مدى القدرة على الاستمرار في هذا التوازن في حال مواجهة تحديات إستراتيجية ؟ . لقد قام حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 بأعادة هيكلة السياسة الخارجية للجمهورية التركية لتصبح اكثر نشاطا وفاعلية مع دول الجوار الجغرافي وفي المنظمات الاقليمية والدولية . فلم يقتصر اهتمام (حزب العدالة والتنمية) على تحسين العلاقات واقامة علاقات استراتيجية مع دول الجوار الجغرافي بل سعى الى مد النفوذ التركي وبسطه في مختلف المناطق الحيوية في العالم ، اذ تم إعلان عام 2005 عام افريقيا وعام 2007 لأمريكا اللاتينية من قبل وزارة الخارجية التركية ، الامر الذي ساهم في بناء علاقات سياسية واقتصادية متميزة بين تركيا وتلك الدول وعزز من مكانة تركيا وتأثيرها في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية[5].

ففي مقالة رئيسية نشرت في مجلة فورن بولسي (foreign policy) يوم 20 أيار 2010 أوجز(داود اوغلو) المبادئ التأسيسية للسياسة الخارجية التركية ثلاثة منها منهجية والخمسة الاخرى تنفيذية.

- **فالمنهجية تضمنت التالي:**

اولا :تقوم هذه السياسة على المقاربة الرؤيوية بدلا من التركيز على المقاربة المرتكزة على الازمة، والتي تميز الحرب العالمية الباردة وهي تضم منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

ثانيا :تهدف تركيا الى تطبيق الإطار نفسه (المتسق والمنتظم لسياستها في جميع انحاء العالم) .

ثالثا :نشر خطاب جديد ونمط دبلوماسي، يشار اليه باسم القوة الناعمة بدلا من القوة العسكرية.

أما بالنسبة إلى المبادئ التنفيذية الخمسة فهي كالاتي :

1. التوازن بين الامن والديمقراطية ما يعني احترام الحريات المدنية .

2. عدم وجود مشاكل مع دول الجوار من خلال التعاون .

3. دبلوماسية السلام استباقية وقائية قائمة على أساس التوسط لمنع الصراعات المحتملة.

4. سياسة خارجية متعددة الابعاد حيث لتركيا علاقات مع العديد من الشركاء دون الدخول في المنافسات.

5. الدبلوماسية الايقاعية التي تستخدم فيها تركيا عضويتها في العديد من المنظمات الدولية لممارسة نفوذ اكبر .ومن هنا سعت تركيا لتطوير دبلوماسية متعددة الأبعاد ، يجد فيها البعد الاقتصادي مكانه وقد تم ربط العلاقات الدبلوماسية بالتوسع الاقتصادي لتركيا عن طريق تنمية التبادل التجاري، من هنا جاء مفهوم (صفر مشكلة) والذي هدفه خلق منطقة امنة ومستقرة ، تحيط بالبلاد من اجل توفير شروط التنمية الاقتصادية السريعة ، وهوما سنجده من خلال ايجاد قنوات للحوار والتبادل مع الحكومة العراقية[6]

لكن ما تعانيه السياسة التركية عدة مشكلات منها :

1. سياسة الهويات والاستقطاب والتوتر في الداخل ، ومشكلة المغامرة في الخارج .

2. هنالك تنبؤات المعسكرين ،معسكر المعارضة بجميع أطيافها وهم المتشائمون ، ومعسكر أنصار الحزب الحاكم ، وهم المتفائلون ،بل يجوز وصفهم بانهم المتغاضون عن السلبيات والاخطاء التي تورطت فيها الحكومة التركية خوفا من ان تنفلت السلطة وبركاتها من أيديهم[7] .

فلقد شهدت تركيا في مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة تحولات كثيرة داخليا وخارجيا ،لكن هذه التحولات عرفت انعطافة حادة ومضادة بعد العام 2010 وبلغت ذروة غير مسبوقة في مرحلة لاحقة بدأ من النصف الثاني من العام 2016 وكان لها او سيكون لها اثر جذري في طبيعة

الدولة والتوازنات الاجتماعية والسياسية لتركيا، فضلا عن موقعها ومكانتها في المعادلات الإقليمية وربما العالمية [8].

فالسياسة الخارجية التركية مرت ولا زالت تمر بتغيرات وتحولات ادت الى المناقشات الساخنة والتوترات المتصاعدة ، وذلك لأصرار السلطة الحاكمة على الانفراد في توجيه السياسة الخارجية من دون مشاركة الاحزاب السياسية الأخرى ، ومنظمات المجتمع المدني ،ومن المناقشات الساخنة مزاعم المعارضة حول ظاهرة التناقضات والتراجعات في السياسة الخارجية التركية ، ووصفهم هذه التناقضات والتراجعات بالفشل الذريع لان اصحاب السلطات بحسب تقدير المعارضة قالوا شيئا وفعلوا عكس ما قالوا ، وتخلوا عن جميع مطالبهم ومزاعمهم وفشلوا في الوفاء بوعودهم - يضاف لذلك فان المسائل المتنازع عليها هي دعوى عدم الاستقرار في السياسة الخارجية التركية ،فهل هي سياسة الدولة ام سياسات الحكومات ،ذلك بان السياسة الخارجية التركية عانت التحولات من عبد الله غول الى اردوغان والى احمد داود اوغلو ،الى بن علي يلديريم ، وتحولت الاهداف والاستراتيجيات والتحالفات ، والاساليب وحتى اللغة الدبلوماسية الى اللغة السوقية أحيانا[9] .

وعليه يمكن القول ان السياسة الخارجية التركية كانت مزيج فريد من العوامل ، ممثلة في اعادة تشكيل علاقات القوة في النظم الدولية، والاقليمية والتحولات في السياسة التركية الداخلية، والعوامل المتعلقة بالدولة وهوية النخبة الحاكمة والراي العام [10] . ويذهب احمد داود اوغلو الى القول (ان خفض الخلافات مع دول الجوار الجغرافي الى درجة الصفر من اهم متطلبات الدور الاقليمي التركي في محيطها الجيو _استراتيجي على اساس ان أي سياسة فاعلة تتطلب بيئة سلمية حاضنة لها تدعم مبادراتها ولا تتخوف من طموحاتها وتحقق مصالحها بصورة لا تؤثر في المصالح القومية للإطراف الأخرى)[11] .اذن فالمبادئ الرئيسة للسياسة الخارجية التركية والتي شدد علها (احمد داود اوغلو) توضح الموقف الراسخ الذي تستطيع تركيا اتخاذه في جوارها وهي توازن بين الامن والحرية ،علاقات من دون مشكلات مع دول الجوار ،سياسة خارجية متعددة الابعاد ،سياسة خارجية اقليمية نشطة ،اسلوب دبلوماسي جديد ،دبلوماسية منسجمة ومتناغمة [12]. فالتصور الجديد اذن للسياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط هو تطوير رؤية شاملة تتضمن الجوانب التالية (المشاركة في سياسة فاعلة بدلا من سياسة رد الفعل ،التشديد على اهمية الفرص بدلا من التهديدات واعتبار الروابط الثقافية والتاريخية مع المنطقة ثروة ثمينة [13].

فمع نهاية عام 2013 كانت تركيا تواجه عددا من المشاكل مع معظم من لم يكن كل جيرانها ،وعوضا عن افاق السلام كانت نذر الحرب تلوح في افق المنطقة برمتها ، وتحول الشركاء السابقون الى اعداء فاعلين وكان الناتو المجال الوحيد الذي كانت تركيا لا تزال تمارس فيه دورا فاعلا ، مما كان يثير حفيظة هؤلاء الجيران الذين كان يجب ان تكون المشاكل معهم صفرا واخيرا لجات الحكومة على الجبهة

الداخلية الى اعتماد سياسة القبضة الحديدية في محاولة لصد التطلعات الديمقراطية من قبل قوى مجتمع مدني يشهد توسعا مضطردا[14] .

المبحث الثاني : طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2003 في ضوء المحددات الداخلية

الملاحظ بأنه خلال المدة الواقعة بين عامي (2003 _ 2005) نظرت تركيا الى العراق وهو في طور تشكيل دولة جديدة يراعى فيها مصالح التركمان ، وعدم قيام كيان كردي مستقل، وتحفظ فيها مصالح تركيا غير ان الذي حصل في العراق كان خلاف ذلك، ما دفع الولايات المتحدة وهي الراعية للوضع السياسي في العراق منح دور لتركيا في العملية السياسية في اعقاب مؤتمر اسطنبول لحلف الاطلسي في حزيران عام 2004 [15] . ولقد التزمت تركيا في اطار رؤيتها في السياسة الخارجية على مبدأين وهما :

اولهما :- تحقيق المصالح القومية التركية مع اعادة صياغتها وتقديمها في اطار جديد يوفق بينها وبين مصالح القوى الاقليمية الاخرى .

وثانيهما : تحقيق قدر من الابتعاد عن تبعيتها للغرب مع تجنب الصدام المباشر مع مصالح وترتيبات القوى الكبرى في المنطقة ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، وبلاشك ان توجه تركيا حيال العراق يأتي وفقا للتوجه التركي الجديد في الشرق الاوسط ، ولأهمية الدور التركي ولان العراق البلد الاقرب في منظومة العلاقات الاقليمية بالنسبة لتركيا ، وتعميق الصلات التاريخية والاجتماعية والحضارية ، التي تربط البلدين وتمتعهما بمزايا اقتصادية وتجارية ، فضلا عن قيام علاقات ايجابية بينهما [16] . لقد راى الرئيس التركي السابق والراحل (تورغوت اوزال) ان الخريطة الجيو_سياسية للمنطقة يجري إعادة رسمها وهذا هو السبب الذي جعله يتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة الامريكية خلال حرب الخليج عام 1991 ضد العراق بعد غزوه الكويت ، فظلت تركيا في فترة التسعينات حليفا وثيقا للولايات المتحدة الامريكية ،وعندما شنت الولايات المتحدة الحرب الثانية ضد العراق عام 2003، تعاونت تركيا معها ، ولكن مع بعض التحفظات ،حيث صوت البرلمان في اذار من العام نفسه ضد السماح للولايات المتحدة في نقل القوات عبر الاراضي التركية لمهاجمة العراق ، وكان احد الاسباب الرئيسة لهذا ان تركيا ستدفع مرة اخرى ثمنا باهظا من حيث الخسائر الاقتصادية ،نظرا لما حصل عام 1991 فقد خسرت تركيا ما يقدر بين (40 الى 100) مليار دولار على مدى عشر سنوات، وهنالك سبب آخر وهو تخوف تركيا من تفكك العراق، والذي قد يؤدي الى انشاء دولة كردية في شمال العراق ، وتعزيز المساعي من اجل الاستقلال لدى اكراد تركيا ، فالسياسيون الاتراك رأوا في ذلك الغزو نقطة البداية لمشروع اقليمي فاعل شامل ، على اساس مبدأ تغيير الانظمة بالقوة وعلى اساس التبدل الجذري للتحالفات الاقليمية[17] .

فالموقف التركي قبل احتلال العراق كان ايجابيا ، من خلال مبادرة تركيا لطرح فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في شباط 2003 . وبعد احتلاله استمرت الاجتماعات الدورية .، فكان دورها دور الوسيط والساعي الى حل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الاطراف المتناقضة ،وعليه فقد اتسمت العلاقات العراقية . التركية بقدر كبير من التعاون ، لكن التطورات في العراق بعد عام 2003 غيرت وجه العلاقات واصبح العراق يمثل مشكلة لتركيا ، لان التطورات التي جرت وما زالت تجري في العراق تركت تاثيرا مباشرا في المازق الكردي ، بالنسبة لتركيا لذلك فان سياسة تركيا تجاه العراق خضعت لجدل حاد في الساحة السياسية التركية الداخلية . وعلى الرغم من التطورات السلبية الا ان الحكومة التركية استطاعت ان تعيد تركيز جهود سياستها تجاه العراق وقتها [18] . فبعد عام 2006 وجدت ان الوضع في العراق بات يشكل في هذه المرحلة اولوية تتقدم على مسالة الانضمام الى الاتحاد الاوربي ، وقد جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء التركي حينها(رجب طيب اردوغان) خلال اجتماعه مع نواب حزب العدالة والتنمية ، في كانون الثاني 2007 وقد تم في هذا الاجتماع التأكيد على عدد من القضايا أهمها:

1- حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق .
2- اعادة التوازن بين المجموعات العرقية .
3- الوصول الى تسوية بين السنة والشيعة وضرورة التعايش بين الطائفتين .
4- حماية الدور المركزي للحكومة العراقية في ادارة العراق وضبط معابره الحدودية .
5- حل قضية كركوك عبر التصالح بين أبنائها.
6- انهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني شمال العراق [19].

فتركيا تعد علاقتها ضرورة مع العراق لتعميق الدور التركي في المنطقة، وان تعزيز فرص التعاون مع العراق يحتل اهمية حيوية في تشكيل علاقاتها العربية ، والشرق أوسطية واثبات ان مسيرة العلاقات بين الطرفين منذ عام 2003 وحتى عام 2021 كانت ايجابية تتوافق فيها المصالح السياسية ورغبة في التعاون على الرغم مما يعتريها من قيود والتي تتمثل بمشكلات الاكراد وقضية كركوك فضلا عن مشكلة المياه بين الطرفين[20]. ان الموروث التاريخي لم يكن غالبا على خطاب السلطات التركية عبر العقود الماضية ،فقد كان الرئيس الراحل (تورغوت اوزال) اول من عمل على اطلاق دعوات استعادة مدينة (الموصل) اثناء حرب تحرير الكويت لكن معارضة رئيسي الحكومة والاركان التركيين حالت دون ان يمضي في مغامرته تلك [21] . وقد بدات مساعي الطرفين العراقي _ والتركي في تطوير العلاقات الثنائية ، لتأخذ شكلها القانوني الدولي منذ توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في(7 اب 2007) اثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق السيد نوري المالكي الى انقرة ولقائه نظيره التركي رجب طيب اردوغان والتي كان من اولى مبادئها تعاون الطرفين لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، وتطوير الية الحوار والتنسيق المشترك في القضايا الامنية والاقتصادية، بما يحقق مصالح الطرفين ، تلتها مبادرة الرئيس العراق

السابق الراحل(جلال الطلباني) في (7 اذار 2008) اثناء زيارته لتركيا لتوقيع اتفاقية ثنائية للتعاون بين البلدين، وقد توجت المساعي بعقد اتفاقية لتأسيس مجلس اعلى للتعاون الامني _ الاستراتيجي وقعت في بغداد اثناء زيارة رئيس الوزراء (رجب طيب اردوغان) الى بغداد وقد تضمنت الاتفاقية عدد من المسائل في المجال السياسي، والاستراتيجي ومجالات الاقتصاد ، والطاقة ومجالات التعاون العسكري والامني [22] .

ورغم اوجه التعاون تلك الا انه السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، قد حكمت بعدد من المحددات، و التي حددت سلوك صانع القرار السياسي الخارجي التركي تجاه العراق ومنها :

اولا : المحدد الأيديولوجي : – فلقد حدد (داود اوغلو) في مقالة له في صحيفة (بني شفيق) في الاول من كانون الاول 1996 مشيرا الى انه (اساس المشكلات الاهم في السياسة الخارجية التركية هو الفشل في الانسجام مع الارث العثماني من اجل تشكيل ارضية سياسية خارجية ملائمة لرسم سياسات جديدة) [23]. كما ان عبدالله غول وزير الخارجية التركية في عام 2004 وكرئيس عام 2009 قال (ان اقامة فدرالية في العراق يخلق لتركيا حقوقا تاريخية لا ن تركيا سلمت الموصل عام 1926 الى عراق موحد) . بما يعني حقها في استعادتها في حال تقسيم العراق او حتى فدرلته ومع ذلك فان الخطاب التركي المتوسل الموروث التاريخي لاردوغان ودوائره واعلامه في عام 2016 لم يسبق له مثيل منذ اعلان الجمهورية عام 1922 [24] . وكان اكثر المواقف خطورة تلك التي خرج بها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في 29 ايلول 2016 . فقد اعتبر معاهدة لوزان عام 1922 والتي رسمت حدود تركيا الحالية هزيمة وليست نصرا لتركيا ، فكان يريد تغيير النظرة المقدسة الى لوزان باعتبارها انقاذا لتركيا من اتفاقية سيفر في العام 1920 التي قسمتها . فكلام اردوغان جاء في لحظة إقليمية وقومية تركيا بامتياز ، وللمرة الاولى منذ مائة عام تدخل تركيا بقواتها الى سوريا وللمرة الاولى منذ مئة عام تدخل تركيا عام 2014 الى بعشيقة في العراق وتتمركز فيها[25] .

ان نشوء كيان فدرالي في شمال العراق مثل وبحسب استراتيجيات انقرة خطرا حياتيا بالغا ، على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني ، بل ان (رجب طيب اردوغان) صرح في 9 كانون الثاني 2007 ان تقسيم العراق امر خطير جدا، وغير مقبول والعراق له عند تركيا اولوية حتى على الاتحاد الاوربي ، ومما لاشك فيه ان انقرة تحمل امريكا والغرب واسرائيل مسؤولية التغيير الخطير في خريطة المنطقة [26].لهذا كانت تركيا من اهم المتصدين لدعوات اجراء استفتاء على استقلال اقليم كردستان العراق[27] .

ثانيا : حزب العمال الكردستاني :– فهو المحدد الاخر وكما اعتقد القادة الاتراك انه التحدي الاول لأمن تركيا وسلامتها واستقرارها ، ياتي من حزب العمال الكردستاني ، والذي اصبح يؤلف قوة محورية كبيرة في المنطقة وبأمكانه تهديد تركيا من الشرق والغرب ، ولم تولّ السلطات التركية اهمية كبيرة في البداية

لموضوع (الارهاب) وتدفق المتطوعين من اجناس مختلفة، بما فيها أوربا عبر الأراضي التركية ، لقد حاولت تركيا الدخول الى ساحة المعركة العراقية ، بحجة ان وجود قوات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل ، وقرب سنجار يهدد الامن التركي ،ث م ان تركيا احتفظت بقوات عسكرية داخل العراق ، وقد تأزمت العلاقات بين البلدين بعض الشيء ، الا ان الحكومة العراقية اصرت على تحرير الموصل، من دون أي تدخل من دول اخرى ، وطالبت بانسحاب القوات التركية من الأراضي العراقية [28] . وجاء الدخول الى الاراضي العراقية بناء على موافقة الحكومة العراقية بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة السابق السيد نوري المالكي لتركيا في اب 2007 والتي تضمنت مناقشة سبل انهاء ازمة حزب العمال الكردستاني والتعاون لمكافحة (الارهاب) ، الامر الذي مهد للتعاون الامني بين العراق وتركيا يسمح لهما بملاحقة عناصر هذا الحزب ، بعمق(20) كم داخل حدود البلدين ومن ثم السماح لتركيا القيام بعمليات عسكرية للفترة الواقعة ما بين كانون الاول 2007 وشباط 2008 [29] .

ومن خلال الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول لبغداد في اذار 2009، حث الحكومة العراقية الى اتخاذ اجراءات صارمة حيال مقاتلي (حزب العمال الكردستاني) في اطار التنسيق المشترك بين الطرفين واكد المسألة رئيس الحكومة التركي رجب طيب اردوغان اثناء زيارته لبغداد في اذار 2011 ، على ان اهم مشكلة تعترض تعزيز العلاقات بين البلدين هي اتخاذ حزب العمال الكردستاني مقرا له في شمال العراق [30].

وقد قامت تركيا خلال شهري اب وايلول 2011 بقصف غير مسبوق لمواقع (حزب العمال الكردستاني) في شمال العراق وبحث مع الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان العراق، موضوع اقامة قواعد عسكرية تركية في مناطق قريبة من الحدود ، وعلى الجانب العراقي منها كما طلبت من الولايات المتحدة الامريكية، نشر طائرات استطلاع في تركيا للمساعدة في الصراع القائم مع المقاتلين الاكراد [31].

ثالثا : قضية المياه :- لقد اعتبرت تركيا مياه نهري دجلة والفرات مياها تركية من منطلق ان منابعها في الاراضي التركية والعرب يعتبرون هذه المياه دولية ، ولهم حق تاريخي فيها وينبغي ان تشترك جميع دول حوض النهر في استخدامه والاستفادة منها ،لذلك لم تتوصل تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة اخرى الى اتفاق نهائي لحل المشكلة بينهم لأنها قضية مرتبطة بأمور اخرى عديدة والمعوق السياسي اساس المشكلة ،لذلك فان نهري دجلة والفرات لا يخضعان حتى الان لاي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخيا لكل من (سوريا والعراق) من دون انتقاص من حقوق تركيا بصفتها دولة، منبع ويعود السبب في ذلك الى رفض تركيا المستمر للتوصل الى اتفاق مع سورية والعراق يكون له صفة قانونية ملزمة على الرغم من العديد من جولات المحادثات الثنائية او ثلاثية الاطراف وهي تستغل الخلافات السورية . العراقية المؤسفة وضعف العراق من جراء الحروب وتمزق الصف العربي[32].

لقد ادى انشاء مشروع الكاب (Gap) لبناء السدود الى انخفاض في حصتي العراق وسوريا من مياه الفرات الامر الذي ادى بدوره الى توتر العلاقة بين العراق وتركيا في مرحلة اولى ، وسورية وتركيا في مرحلة ثانية حتى تطور الامر الى تهديد تركيا لسوريا عام 1998 ، اما عام 2006 وضعت تركيا حجر الاساس لبناء سد (أليسو) كما وضعت مدة انتهائه عام 2013 ،حيث قام العراق بحملة دبلوماسية على نطاق دولي لشرح ابعاد وتأثيرات سد (اليسو) والذي اعتزمت الحكومة التركية بناءه على نهر دجلة مع واقع الموارد المائية العراقية [33].وقد مددت فترة انتهائه لعام 2018 حيث تقدر سعته التخزينية بنحو 4 ،11 مليار م3 ومساحة بحيرته نحو 400 كم 2 وتبلغ طاقة المحطات الكهرومائية للسد بحدود 3830 ميغا واط [34].

وقد جاء الطرح التركي لمشروع سد (اليسو) وكذلك قبله مشروع انبوب (السلام) في حزيران 1987 والذي قضي بتسخير الفائض عن الحاجة من مياه نهري (سيحان وجيحان) التركيين لاستفادة بلدان المشرق العربي واسرائيل عبر خطين ،يمر الاول عبر كل من سورية والضفة الغربية، والاردن والسعودية ،اما الثاني فيمر عبر سورية والكويت والسعودية ، والبحرين وقطر والامارات وعمان ـ وتلك المشاريع جاءت بديلا لرفضها توقيع اتفاقية اقليمية تضمن لسورية والعراق حقوقهما المشروعة في مياه الفرات ودجلة بحسب المواثيق والاعراف الدولية ولاسيما الاتفاقية الدولية لعام 1997 والتي اقرت بدولية دجلة والفرات واحقية سورية والعراق بحصصهما المائية المشروعة ،ويأتي الاصرار التركي على لسان العديد من القادة الاتراك ومنهم (سليمان ديميرل) والذي قال (لتركيا حق السيادة على مواردها المائية ويجب ان يدرك الجميع انه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الانهار الدولية فهما من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي)[35] .

ولكن من الذي اعطى الحق لتركيا بالتحكم بالمياه النابعة من اراضيها ولاسيما مع وجود معاهدة نظمت استخدام المياه بين دولة المنبع ودول المصب ، وهي معاهدة لوزان والتي عقدت في تموز 1922 وكان من اهم بنودها والذي خص مسالة تنظيم مياه الاحواض المشتركة في حوضي (دجلة والفرات) والتي نصتها المادة 109 بالاتي: (عند عدم وجود احكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من اجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي فتح القنوات ،الفيضانات ،الري ،البزل ،والمسائل المماثلة على الاعمال المنفذة في اقليم دولة اخرى او عندما يكون الاستعمال المائي في اقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة اخرى بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم) [36] .اذن فان تركيا سعت الى تسييس الورقة المائية ، حيث لا يمكنها ان تفصل بينها وبين رهاناتها الجيوسياسية في المنطقة بينما حاجة العراق الى الماء قضية ملحة لا تحتمل لعبة التسييس [37] .

رابعا: مجال التعاون الاقتصادي :- تأتي تركيا في المرتبة الثالثة من بين الدول التي تورد الصادرات للعراق وتشير العديد من التقارير الى عبور ما يقارب(مليون) شاحنة سنويا من تركيا الى العراق ،ولاسيما الى شمال العراق والتي بلغت عام 2007 الى حوالي(5) مليار دولار ومنذ عام 2003 وقعت شركات البناء التركية عقودا بقيمة (2) مليار دولار [38] . كما ان مقدار ما استثمرته تركيا في شمال العراق حتى عام 2009 وصل الى نحو (8) مليار دوار دولار أي ما يعادل(80%) من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم [39] .

فتركيا هي بحاجة للعراق لاسيما في ضوء ما يحيط باقتصادها من ديون فقد بلغ اجمالي الديون الخارجية التركية بحدود(000،000 ، 500 ،411) دولار بتاريخ حزيران2016 بعدما كانت الديون الخارجية عند وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 / ،000، 000 ،00 ،124،دولار الامر الذي يجعل كل مولود من اطفال المواطنين يواد وعلى عنفه دين بمبلغ (137 ،5) دولار [40] .

خامسا : **المجال الأمني** : – فمازال الوجود العسكري التركي داخل الاراضي العراقية، يشكل خلافا بين بغداد وانقرة ، وقد طالبت الحكومة العراقية مرارا تركيا بسحب قواتها خصوصا المتمركزة في بعشيقة ،حيث يوجد نحو (20) من القواعد والقوات العسكرية التركية ، موزعة بين محافظتي اربيل ودهوك في اطار اتفاق تم توقيعه بين الحكومة التركية وحكومة كردستان عام 1995 وتقع كبرى القواعد التركية في منطقة كردستان العراق في مهبط الطائرات المسمى (يامرني) شمال مدينة دهوك، والذي كان يستخدمه الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) في زياراته الى سرسنك في ثمانينيات القرن الماضي ، وهي قاعدة لوجستية كما يوجد عدد من مقرات المخابرات التركية في كل من (العمادية ،وياطوفة، وزاخو ودهوك) وسبق ان قدم نواب في برلمان كردستان العراق طلبا لأخراج القوات التركية من اراضي الأقليم ، واشاروا الى ان القواعد والمعسكرات التركية داخل كردستان العراق تمثل انتهاكا للقوانين ، المعمول بها في كردستان العراق وضد الدستور الفيدرالي العراقي والمواثيق الدولية [41].

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2003 في ضوء المتغير الدولي (الامريكي)

منذ بداية العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الامريكية ادت تركيا دورا (جيو_سياسيا) ولا يزال لحد الوقت الحاضر ،فحسب راي مستشار الامن القومي الامريكي (زبينغو بريجنسكي) تمثل تركيا البلد الجيوستراتيجي المهم على رقعة الشطرنج الاوراسية، حيث يقع عند تقاطع اوربا واسيا حيث تتحد هذه الرؤية مع وجهة النظر التركية ، والتي تشير الى ان احد الاسباب التي تجعل العلاقات بين انقرة وواشنطن مزدهرة ، هي وجود منهجية مشتركة جيوسياسية ، اثرت على صياغة السياسة في العاصمتين [42] .لقد سعت تركيا لاستمرار توثيق علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن العراق ،

وهذا ما اكده وزير الخارجية الاسبق لتركيا(عبد الله غول) بالقول (ان نجاح امريكا في العراق هو بالتأكيد في مصلحة تركيا) [43].

ان جدلية العلاقات التركية . الامريكية تكمن في عدم اليقين حول العراق والاكراد ، والعلاقات مع سوريا وايران وحول مدى تطور عوامل التوتر . التسوية في القضايا ذات الاهتمام المشتركة في الاقليم او خارجه ويبدو ان نقطة الضعف الرئيسة في سياسات تركيا الهادفة الى احتواء التهديد الكردي (القائم او المفترض) هي في مدارك ومواقف الولايات المتحدة الامريكية الحليف ، الاوثق خلال عدة عقود وحتى الان وليس في سورية وايران ، وفي ذلك دلالة مهمة بالنسبة للاكراد الذي ينتظرون عكس ذلك من الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما بعد ان اصبحت الاخيرة منذ نيسان 2003 صاحبة التأثير الكبير، فيما حدث ويحدث في العراق ، ولها ان ارادت ان تقوم بالكثير ضد الوجود العسكري والسياسي لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق [44] .

ويرى المسؤولون الاتراك ان الغرب تحديدا يسعى لمحاصرة تركيا ، بشريط كردي ممتد من الحدود الايرانية عبر شمال العراق وشمال سوريا ، وصولا حتى الى البحر المتوسط مع ما يعنيه ذلك من تحول استراتيجي خطير داخل العالم الاسلامي ، يتمثل بقطع الفضاء الحضاري والجغرافي التركي عن الفضاء الحضاري والجغرافي العربي ، بفضاء جديد هو الفضاء الكردي ، على ان يلي ذلك مرحلة تقسيم تركيا ، عبر اكراد الداخل ، وهذه النظرية ليست مجرد فقاعات اعلامية بل انها خطاب رسمي ، يتكرر من اعلى مستوى ، وهو ما دفع القيادة التركية الى تبرير خطوات التدخل المباشر في شمال العراق وسورية ، على انها حرب استباقية لمنع وصول التهديدات الى الداخل التركي [45] . لقد اتبعت تركيا في العراق سياسة الانتظار لتكشف لواشنطن ان الاستقرار في العراق ، لا يستقيم الا بأخذ هواجس دول الجوار بعين الاعتبار ، وفي مقدمتها سورية ، وايران [46].

لقد تعرضت العلاقات التركية _ الامريكية والتي احاطها بعض الفتور منذ رفض الحكومة التركية السماح للقوات الامريكية، بالانتشار في الاراضي التركية والى ضغط اشد في تموز 2003 حين احتجز الجيش التركي 11 ضابطا فضلا عن 19 عضوا في الجبهة التركمانية العراقية في السليمانية في شمالي العراق وقد اتهم الامريكيون الضباط الاتراك المعتقلين بالتآمر لاغتيال رئيس بلدية كركوك الكردي . وهو اتهام انكرته تركيا ،فقد ادى هذا الحدث الى ردود فعل قوية ، وجرى اطلاق سراح المعتقلين العسكريين بعد يومين من اعتقالهم وفي تركيا فسر البعض الحادث على انه مؤشر بان الولايات المتحدة الامريكية لا تريد تواجد للجيش التركي في شمالي العراق [47].

وهو ما اعطاها فرصة للأستفادة من تنظيم (الدولة الاسلامية –داعش) الارهابية كمبررا لتفتح اراضيها امام عشرات الالاف من المسلحين القادمين من كل دول العالم ، للانضمام الى تنظيمات مثل (داعش

والنصرة والحزب الاسلامي الكردستاني) وفي العراق حاولت تركيا تكرار تجربة الجيش السوري الحر، فأنشأت تحت ذريعة محاربة داعش الارهابي ما يسمى (حرس نينوى) وهي ليست سوى ميليشيا تابعة لرجل تركيا في العراق المحافظ السابق لمحافظة نينوى (اثيل النجيفي) [48].

وقد اكد الرئيس الامريكي باراك اوباما في اثناء قمة حلف الناتو في مدينة ويلز البريطانية على اهمية الدور التركي في القضاء على وجود (داعش) الارهابي وقد اوضح الرئيس الامريكي اوباما في 5 ايلول 2014 (ان التعاون المطلوب من تركيا يتعلق بالخدمات العسكرية، والاستخباراتية الخاصة ، بالتعاون مع مسألة المقاتلين الاجانب التي تشكل موضوعا لا يزال يتطلب المزيد من العمل) [49] .

وعلى الرغم من التفاوت في الرؤى والاختلاف تجاه بعض الاهداف فان التحالف الدولي الذي تشكل وتركيا ضد تنظيم (داعش) الارهابي التقيا على وجود خطر داهم يهدد الجميع ،وهو انتشار التنظيم وسيطرته على اجزاء واسعة بين العراق وسوريا . لذلك ادرك الطرفان ان هنالك حاجة ملحة للانتقال الى خطوات عملية تساهم في وقف تمدد هذا التنظيم ، ويفرض الامر الواقع لدعم الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية في العراق [50].ومن هنا سعت تركيا بين الحين والاخر الى ترميم العلاقة مع بغداد ،فسحبت بعض عناصرها العسكرية من معسكر بعشيقة مطلع عام 2016، ووافقت في اذار من العام نفسه ، على منح العراقيين تأشيرة دخول تركيا مجانا ،فحاولت تهدئة التوتر مع العراق ، لاسيما بعد محاولة الانقلاب الذي حصل في تموز من نفس العام وذلك لحسابات تتعلق بالأمن القومي لتركيا ،والتي كانت تعاني انقساما في قواتها المسلحة واجهزتها الأمنية فهي تحتاج الى تأمين حدود تصل الى 231 كم مع العراق ،وجاء موقف حكومة بغداد مساندة للحكومة التركية من خلال التنديد بمحاولة الانقلاب[51] .

اما مسألة المياه فيبدو ان تركيا غير راغبة في أي حل نهائي لاقتسام مياه دجلة والفرات وانهاء ازمتها المائية مع العراق وسوريا انتظارا منها لاستكمال جميع مشروعات جنوب شرق الاناضول على النهرين لتكون اكثر قدرة على التفاوض والمساومة وفرض شروطها استنادا الى الواقع الذي تفرضه على الارض .

اما علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية فاتسمت بالقلق قبل الانقلاب الذي حدث في 15 تموز 2016 ولعدة اسباب منها :التقرير السنوي حول حقوق الانسان الصادر عن الخارجية الامريكية في نيسان من العام نفسه ، والذي اتهم النظام التركي بقمع الصحافة ، وحرية التعبير واستخدام العنف المفرط ضد الاكراد، ثم اصيبت انقرة بخيبة امل جراء الدعم الامريكي ، المتزايد لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ، ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا ، واللذين تعدهما انقرة امتداد لحزب العمال الكردستاني [52] . وبالمقابل اتهام الحكومة التركية للولايات المتحدة الامريكية ، بضلوعها في المحاولة الانقلابية [53] .

لكن تبقى هنالك العديد من التعقيدات التي تحيط بواقع العلاقات التركية _ الامريكية وبحسب ما اشار لذلك العديد من الباحثين بان التوتر سيظل يحيط بالعلاقات لسنوات مقبلة خاصة في ظل عدم الجزم بموقف محدد وواضح لتلك الملفات المغلقة سواء الكردية وحزب العمال الكردستاني او تلك التي تتعلق بحركة الخدمة والموقف من (فتح الله جولن)[54]. فمسالة حزب العمال الكردستاني تعتقد تركيا وبحسب تصريحات مسؤوليها بان مصلحة حزب العمال الكردستاني تقتضي التزام محادثات السلام ، او تعليقها لان الوضع الاقليمي ليس في مصلحته كي يعلن انسحابه النهائي منها ، او يعلن الحرب مجددا على الحكومة التركية . كما افترضت الحكومة التركية ان الحزب ذاته لا يستطيع فتح جبهات في الداخل التركي ضد الحكومة وفي سورية ضد (داعش) الارهابي في الوقت نفسه ، وذلك لفقدانه النفوذ في المناطق المساندة له في سوريا ،فضلا عن عدم ترحيب اقليم كردستان العراق، باي خطوات تصعيدية تجاه تركيا بسبب وجود تقارب في المواقف والمصالح المشتركة [55] .

كما ويشير احد الباحثين بانه لا يوجد ادلة حول مشروع توسعي تركي على حساب جيرانها وانما هي دولة اتبعت نهج السلم واقامة علاقات تعاون مع جيرانها، ولان تركيا عضوا في حلف الناتو وبالتالي تتمتع بالمظلة الامريكية في حالة حدوث اعتداء عليها ،وبما انها تتمتع بعلاقات جيدة مع اسرائيل ،فأنها لم تخف من محيطها في ان تبرز حالة صراعية ، ومن ثم انتفى عندها مشروع بناء القوة التي تضمن لها الغلبة الاقليمية وتخوف بها دول الجوار ، فتركيا لديها اقوى جيش مدرب في المنطقة لم تحاول استغلال قوتها للتدخل في عداءات مع دول الجوار [56]. ويعد البعض ان رفض تركيا الانضمام الى الحرب ضد العراق ، قد اثر في اتجاه الانفتاح الاوربي عليها ، حيث شعرت تركيا انها اقرب الى اوربا اكثر من أي وقت مضى ، ولاسيما في الموقفين الفرنسي والالماني ، عندما رايا تركيا وهي تبتعد عن امريكا ، ووعودها بمزيد من الدعم الاوربي ولاسيما المانيا لصالح انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي، وهو الامر الذي ادى لانعكاسات داخلية في تركيا لصالح المزيد من الاصلاح السياسي الداخلي ، وفقا لمعايير كوبنهاغن [57] .

وعليه فالعراق شكل مصدر قلق لتركيا ن الا انها لا تملك خيارا سوى التقليل من اهمية الرهان على الحلف الاطلسي في تكريس هيمنتها على منطقة تعج بالحسابات السياسية، والقوى والنفوذ ،فتركيا التي تراهن على العامل الاقتصادي والارث الرمزي، والثقافي والسياحة بكل صنوفها بما فيها الدينية ،تدرك ان العراق هو المنافس العربي الأبرز لتركيا [58] .

ومن هنا نستطيع ان نخلص الى ان تركيا وجهت سياستها الخارجية، تجاه العراق بعد 2003 ، بالشكل الذي يخدم مصالحها ، ويحقق اهداف إستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية ،وان كانت تلك السياسة اتسمت بموجات من المد والجزر، وكذلك استخدام اساليب التهديد واستخدام القوة ،الا ان صانع القرار السياسي

الخارجي التركي حاول في معظم الاوقات استخدام وسيلة الماهدنة ، دون استخدام كافة وسائله ، لاجل ان يبقى طرف الخيط بيده ، دون تسليمه كاملا الى الولايات المتحدة الامريكية ،وتساؤل يطرح نفسه ،هل استفادت تركيا من التواجد الامريكي في العراق ؟ يمكننا القول نعم استفادت بسبب العلاقات الوثيقة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية ،فالأخيرة لم تسمح لدول الجوار الجغرافي العراقي، بالتدخل بالشأن العراقي مثلما تدخلت تركيا ،وذلك يوصلنا الى مسالة مهمة مفادها وهي ارتباط المصالح الامريكية التركية بحلقة واحدة وارضية واحدة وهي الأراضي العراقية موضوع البحث .

الخاتمة :-

ختاما نستطيع ان نسخلص مما تقدم – ان مجمل الظروف السياسية والاقتصادية ، في البيئتين الداخلية والخارجية ، هي التي دفعت حزب العدالة والتنمية ، الى بلورة رؤية وفلسفة جديدتين تختلف عما سبقه من الاحزاب الاسلامية، للتعامل مع التحديات والمتغيرات المحيطة به ، فكان عليه ان يتعامل داخليا مع المؤسسات العلمانية ، وعلى راسها المؤسسة العسكرية ، وعليه ان يوائم بين افكاره وبرنامجه ، وما يمارسه على ارض الواقع حتى لا يفقد ثقة ناخبيه ومعالجة الازمات الاقتصادية ، التي نجمت عن الازمات الداخلية والازمات المالية، والظروف السياسية الاقليمية والدولية ، وتذبذب اسعار النفط وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية، وخارجيا كان عليه ان يعيد تقييم السياسة الخارجية ، وفقا لمصالح تركيا ومكانتها الاقليمية والدولية .

ففي الازمة العراقية يمكن القول ان السياسة الخارجية التركية ،فشلت واخطأت في تقدير التطورات الخارجية فمن شعار (صفر مشكلة) الى واقع صفر مع الجيران ، فقد تحول حزب العدالة والتنمية الى طرف في الصراعات الداخلية في الدول الاخرى ، وتصرف كما لو انه حزب تركي وليس كسلطة تمثل الدولة وتعكس سياستها الرسمية .

لذلك فان السياسة الخارجية التركية لم تنجح في كسب ثقة العراقيين ، في الوقت الذي تمكنت فيه تركيا من مد جسور الثقة مع حكومة اقليم كردستان ، فهي لم تتمكن حتى الان من التعامل مع الحكومة العراقية المركزية والتي تصر على ضرورة احترام تركيا السيادة العراقية ، في ضوء المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين البلدين والقانون الدولي، وميثاق الامم المتحدة ن وترفض الحكومة العراقية التدخلات التركية، في الشؤون العراقية وتطالب بانسحاب القوات التركية من الاراضي العراقية ، الا ان الحكومة التركية ترفض الاستماع الى مطالب الحكومات العراقية التي جاءت بعد عام 2003 .

فتركيا تعد من اهم دول الجوار للعراق، والتي ادت دورا مهما على مستوى التأثير في الامن الوطني العراقي ولعدة عقود بسبب الروابط التاريخية والحضارية ، والثقافية التي تربط بين البلدين فكان للقضيتين الكردية والتركمانية عظيم الاثر في تحديد السياسة الخارجية التركية تجاه العراق .

ومن هنا سعت تركيا الى ما يعرف بسياسة (توافق الضرورة) بعد ان وجدت نفسها بين شقى الرحى، فعلاقاتها اصابها التوتر بحليف قديم الولايات المتحدة ، وسط اجواء من عدم الثقة وعدم الوضوح وتناقص المواقف في العديد من الازمات التي قد يؤدي انفجار أي منها الى الاطاحة بهذا التحالف .

فبعد الاحتلال الامريكي للعراق اصبح الاخير منطقة جذب لتركيا فمثل فرصة كبيرة اكثر من كونه تهديدا ، وهذا ارتبط بالسياسات الإقليمية ، والدولية والتجاذبات الداخلية ، في كل من تركيا والعراق، وقد خطت تركيا خطوات جدية في علاقاتها مع الحكومة المركزية واقليم كردستان مركزة على الاقتصاد، والاستثمار والتبادل التجاري ، وكذلك العلاقات العلمية والتعليمية ، وبخاصة في اقليم كردستان ، الى جانب علاقاتها مع القوى والتكوينات الاثنية ، والسياسية ومنها التركمان ، واكتسب ذلك وزنا نوعيا اكبر من خلال التوكيل الامريكي لها بمتابعة الملف العراق، بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق .

الهوامش :-

[1] – سعد عبيد ألسعيدي ،العرب والعثمنة الجديدة ،كراسة إستراتيجية، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد ،العدد 13 ،2013 ،ص30.

[2] – رنا عبد العزيز الخماش ،النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 . 2014 ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 449 تموز 2016 . ،ص 84.

[3] – إيمان زهران ،التغير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية ،مجلة السياسة الدولية ،الأهرام ،القاهرة ،العدد 209 يوليو 2017 ،ص116.

[4] – آسا لندكرين ،السياسة التركية حيال إقليم كردستان العراق ،ترجمة مصطفى نعمان احمد ،بغداد ،دار المرتضى للنشر ،2013،ص29

[5] – رنا عبد العزيز الخماش ،مصدر سبق ذكره،ص85.

[6] – موريال ميراك وجمال واكيم ،السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002 ، شركة المطبوعات للتوزيع ،بيروت ،ط1 ،2014 ،ص52 . 53.

[7] – محمد خيري قيرباش اوغلو ،تركيا الى اين ؟محاولة لأخراج خريطة طبوغرافية للسياسة الحكومية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017 ،ص11.

[8] – محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017 ،ص22 .

[9] – محمد خيري قيرباش اوغلو ،تركيا الى اين ؟،مصدر سبق ذكره ،ص15.

[10] – شادي عبد الوهاب ،تركيا اعادة رسم خريطة الشرق الاوسط ام بناء قلاع من الرمال ؟دورية اوراق الشرق الاوسط ،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ،القاهرة ،العدد 49 تموز 2010 ،ص206.

[11] – نقلا عن : علي محمد حسين ،العلاقات التركية . العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ،مجلة دراسات سياسية ،بيت الحكمة ،قسم الدراسات السياسية ،بغداد ،العدد 25 ،2013 ،ص33.

[12] – فؤاد كيمن ،توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط سياسات ومصالح ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سلسلة محاضرات الامارات ، ابو ظبي ،168 ،ط1 ، 2014،ص12.

[13] – مليحة بنلي انطون ايشيق ،سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ،سلسلة محاضرات الامارات العدد 145،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي، ط1 2011،ص5. 6.

[14] – موريال ميراك ،السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية، مصدر سبق ذكره ، ص228، وينظر كذلك محمد نور الدين ،الدور التركي تجاه المحيط العربي ،اوراق عربية ،شؤون سياسية (5) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 14 ،بيروت كانون الثاني 2012 .

[15] – علي محمد حسين ،مصدر سبق ذكره ،ص38.

[16] – علي محمد حسين ،المصدر السابق نفسه ،ص28 .

[17] – فؤاد نهرا ،مصدر سبق ذكره ، ص97 .وينظر كذلك محمد نور الدين ،المشهد التركي ،مجلة شؤون الاوسط ،بيروت ،مركز الدراسات الاستراتيجية ،العدد 154 خريف 2016.ص188.

[18] – مليحة بنلي انطون ايشيق ،مصدر سبق ذكره ،ص13.

[19] – مازن قاسم مهلهل ،التغيير في السياسة الخارجية التركية (2002 . 2012)رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،2012 ،ص227.

[20] – علي محمد حسين ، ،مصدر سبق ذكره ،ص29 .

[21] – محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مصدر سبق ذكره ،ص31.

[22] – علي محمد حسين ،مصدر سبق ذكره ،ص38 . 39 .

[23] – محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مصدر سبق ذكره، ص25.

[24] – محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،المصدر السابق نفسه ،27.

[25] – محمد نور الدين المشهد التركي ،مصدر سبق ذكره ،ص185.

[26] – محمد نور الدين ،تركيا ... الى اين ؟دور وتحديات ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 364 ،حزيران 2009 ص41.

[27] – ايمان زهران ، مصدر سبق ذكره ،ص117.

[28] – محمود علي الداود ،التوجهات الاقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربية ،مجلة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017، ص41.

[29] – محمد نور الدين ،تركيا الصيغة والدور ،دار رياض الريس للنشر ،بيروت ،2008 ،ص285.

[30] – ينظر :د. سرمد عبد الستار امين ، زيارة الرئيس التركي عبدالله غل الى العراق ،قراءة في البعد الاستراتيجي ،دورية اوراق دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد 175 اذار 2009 ،ص 5. 6 وكذلك ينظر: علي محمد حسين ،العلاقات التركية . العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مصدر سبق ذكره ،ص40 وينظر كذلك حسين مصطفى احمد ،المسألة الكردية وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية (دراسة تحليلية ومستقبلية)،المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ،العددان 26 . 27 ،2015،ص64 وما بعدها .

[31] – عقيل سعيد محفوض ،السياسة الخارجية التركية . الاستمرارية . التغيير)المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،حزيران 2012ص320.

[32] – نوار جليل هاشم ،سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 359 كانون الثاني 2009 ،ص45.

46، وينظر كذلك :ظافر طاهر حسان ،مشكلة المياه بين العراق وتركيا ، دورية اوراق دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد 173 ،كانون الثاني ،2009

[33] – نوار جليل هاشم ،سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ،مصدر سبق ذكره ،ص37.

[34] – محمد علي محمد تميم ،المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 419 ،كانون الثاني 2014 ،ص85.

[35] – فتحي علي حسين ، المياه اوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1997 ، ص53 .

[36] – محمد علي محمد تميم ،المصدر السابق نفسه ،ص78 .

[37] – ادريس هاني ،تركيا انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة ،مجلة حمورابي للدراسات ،مركز حمورابي للدراسات السياسية والاستراتيجية، بغداد ،العدد 3 حزيران 2012 ،ص 12،وينظر كذلك حامد عبيد حداد ،تحديات الامن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)، مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد 51 كانون الثاني 2012 ، ص92 .

[38] – عامر هاشم ،دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية ،مجلة الدراسات السياسية ،بيت الحكمة ،بغداد ، العدد 14 ، 2009،ص40.

[39] – علي محمد حسين ،مصدر سبق ذكره ،ص40 .

[40] – خيري قيرباش اوغلو ،تركيا الى اين ؟مصدر سبق ذكره ،ص18.

[41] – محمد عبد القادر ،العثمانية القديمة ..سياسات تركيا حيال سوريا والعراق ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد 219 ،يناير 2020،ص159.

[42] – موريال ميراك وجمال واكيم، مصدر سبق ذكره،ص7 .

[43] – نقلا عن :– مالك محسن خميس ،السيادة الوطنية دراسة في تدخل دول الجوار الاقليمي ،تركيا نموذجا ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 56 كانون الاول 2016 ،ص13 .

[44] – عقيل سعيد محفوض ،مصدر سبق ذكره ،ص319 .

[45] – محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مصدر سبق ذكره ،ص27.

[46] – محمد نور الدين ،تركيا ... الى اين ؟،،مصدر سبق ذكره ،ص52.

[47] – آسا لندكرين ،السياسة التركية حيال اقليم كردستان ،مصدر سبق ذكره ،ص147.

[48] – محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مصدر سبق ذكره ،ص29.

[49] – نقلا عن : مالك محسن خميس ،مصدر سبق ذكره ،ص15.

[50] – عماد يوسف قدورة ،تركيا ومسألة تدخلها العسكري في الجوار، مجلة سياسات عربية ،بيروت ،العدد 11 ،تشرين الثاني 2014 ،ص84.

[51] – كرم سعيد ،تركيا :نحو توجهات خارجية اكثر براجماتية ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،مؤسسة الاهرام ،العدد 206 اكتوبر 2016 ،ص161.

[52] – كرم سعيد ،تركيا :نحو توجهات خارجية اكثر براجماتية ،المصدر السابق نفسه ،ص159.

[53] – محمد نور الدين ،المشهد التركي ،مصدر سبق ذكره ،ص194.

[54]– ايمان زهران ،التغير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الاقليمية ،مصدر سبق ذكره ،ص118.

[55] – عماد يوسف قدورة ،تركيا ومسألة تدخلها العسكري في الجوار ،،مصدر سبق ذكره ،ص87.

[56] – عامر هاشم ،مصدر سبق ذكره ،ص44 .

[57] – المصدر السابق نفسه ،46.

[58] – ادريس هاني ،مصدر سبق ذكره ،ص15.

المصادر والمراجع

1–إيمان زهران ،التغير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الاقليمية ،مجلة السياسة الدولية ،الاهرام ،القاهرة ،العدد 209 يوليو 2017 ،.

2–آسا لندكرين ،السياسة التركية حيال اقليم كوردستان العراق ،ترجمة مصطفى نعمان احمد ،بغداد ،دار المرتضى للنشر ،2013 .

3–ادريس هاني ،تركيا انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة ،مجلة حمورابي للدراسات ،مركز حمورابي للدراسات السياسية والاستراتيجية، بغداد ،العدد 3 حزيران 2012 ،ص 12،وينظر كذلك حامد عبيد حداد ،تحديات الامن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)، مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد 51 كانون الثاني 2012 ،

4– سعد عبيد السعيدي ،العرب والعثمنة الجديدة ،كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد ،العدد 13 ،2013.

5–رنا عبد العزيز الخماش ،النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 . 2014 ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 449 تموز 2016 .

6– موريال ميراك وجمال واكيم ،السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002 ، شركة المطبوعات للتوزيع ،بيروت ،ط1 ،2014 ،.

7–محمد خيري قيرباش اوغلو ،تركيا الى اين ؟محاولة لأخراج خريطة طبوغرافية للسياسة الحكومية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017 ،.

8– محمد نور الدين ،تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017 .

9-شادي عبد الوهاب ،تركيا اعادة رسم خريطة الشرق الاوسط ام بناء قلاع من الرمال ؟دورية اوراق الشرق الاوسط ،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ،القاهرة ،العدد 49 تموز 2010 .

10-علي محمد حسين ،العلاقات التركية . العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ،مجلة دراسات سياسية ،بيت الحكمة ،قسم الدراسات السياسية ،بغداد ،العدد 25 ،2013.

11-فؤاد كيمن ،توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط سياسات ومصالح ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سلسلة محاضرات الامارات ، ابو ظبي ،168 ،ط1 ، 2014،.

12- مليحة بنلي انطون ايشيق ،سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ،سلسلة محاضرات الامارات العدد 145،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي، ط1 2011.

13-موريال ميراك ،السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية، مصدر سبق ذكره ، ص228، وينظر كذلك محمد نور الدين ،الدور التركي تجاه المحيط العربي ،اوراق عربية ،شؤون سياسية (5) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 14 ،بيروت كانون الثاني 2012 .

14-فؤاد نهرا ،مصدر سبق ذكره ، ص97 .وينظر كذلك محمد نور الدين ،المشهد التركي ،مجلة شؤون الاوسط ،بيروت ،مركز الدراسات الاستراتيجية ،العدد 154 خريف 2016..

15-مازن قاسم مهلهل ،التغيير في السياسة الخارجية التركية (2002 . 2012)رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،2012 .

16-محمد نور الدين ،تركيا ... الى اين ؟دور وتحديات ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 364 ،حزيران 2009.

17-محمود علي الداود ،التوجهات الاقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربية ،مجلة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 456 شباط 2017،.

18- محمد نور الدين ،تركيا الصيغة والدور ،دار رياض الريس للنشر ،بيروت ،2008 ،.

19-سرمد عبد الستار امين ، زيارة الرئيس التركي عبدالله غل الى العراق ،قراءة في البعد الاستراتيجي ،دورية اوراق دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد 175 اذار 2009 وكذلك ينظر: علي محمد حسين ،العلاقات التركية . العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مصدر سبق ذكره ، وينظر كذلك حسين مصطفى احمد ،المسألة الكردية وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية (دراسة تحليلية ومستقبلية)،المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ،العددان 26 . 27 ،2015.

20-عقيل سعيد محفوض ،السياسة الخارجية التركية . الاستمرارية . التغيير)المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،حزيران 2012.

21-نوار جليل هاشم ،سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 359 كانون الثاني 2009 ، ، وينظر كذلك :ظافر طاهر حسان ،مشكلة المياه بين العراق وتركيا ، دورية اوراق دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،العدد 173 ،كانون الثاني ،2009

22-نوار جليل هاشم ،سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ،مصدر سبق ذكره ،.

23-محمد علي محمد تميم ،المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد 419 ،كانون الثاني 2014 ،ص85.

24-فتحي علي حسين ، المياه اوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1997

25-عامر هاشم ،دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية ،مجلة الدراسات السياسية ،بيت الحكمة ،بغداد ، العدد 14 /2009 .

26-محمد عبد القادر ،العثمانية القديمة ... سياسات تركيا حيال سوريا والعراق ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد 219 ،يناير 2020.

27-كرم سعيد ،تركيا :نحو توجهات خارجية اكثر براجماتية ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،مؤسسة الاهرام ،العدد 206 اكتوبر 2016 .

28-مالك محسن خميس ،السيادة الوطنية دراسة في تدخل دول الجوار الاقليمي ،تركيا نموذجا ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 2018

29-عماد يوسف قدورة ،تركيا ومسألة تدخلها العسكري في الجوار، مجلة سياسات عربية ،بيروت ،العدد 11 ،تشرين الثاني 2014 ،ص84.